مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٦٢٠

الجمعة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	فرنسا	السيد أرو
	غابون	السيد ميسوني
	كولومبيا	السيد أسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أدمو
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/578)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/578)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/580، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا، والبرتغال، وغابون، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/578، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير مارك لايل جرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسفير دباشي في مجلس الأمن بعد ظهر اليوم.

لقد أظهر الشعب الليبي شجاعة ومثابرة بالغتين خلال الأشهر الستة الماضية في الدفاع عن حقوقه، وتهيئة الظروف التي تكفل له تقرير مستقبله، وهو مستقبل أعلن المجلس الوطني الانتقالي بوضوح أنه سيكون لجميع الليبيين وليس فقط للقلة أصحاب الحظوة منهم، وستجد فيه الحقوق والحريات الأساسية للجميع التعزيز والحماية.

لقد حدد المجلس رؤيته لعملية الانتقال السياسي في ليبيا واتخذ بالفعل خطوات إيجابية نحو تحقيق ذلك. نحن نرحب بعودة الليبيين إلى شغل مقعدهم في الأمم المتحدة ونتطلع إلى إقامة حكومة مؤقتة.

الفرصة متاحة الآن لتحقق ليبيا وشعبها كامل إمكاناتهما. لن يكون ذلك سهلا. فلا تزال هناك تحديات هائلة أمام تحقيق الاستقرار والأمن والانتعاش الاقتصادي. على الليبيين أنفسهم أن يعالجوا تلك التحديات وأن يشكلوا مستقبلهم. لكن يمكنهم أن يطمئنوا إلى أن المجتمع الدولي على استعداد لتقديم الدعم لهم وهم يتصدون للمهام الجسام التي تنتظرهم.

إن اتخاذ القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) بالإجماع اليوم يوفر للمجلس الوطني الانتقالي الدعم الذي يحتاج إليه وهو يقوم بتنفيذ أولوياته. يؤسس القرار لبعثة تابعة للأمم المتحدة سوف تقدم، فيما تقدمه، الدعمَ لليبيين في التحضير للانتخابات حتى يتمكنوا من اختيار قادتهم، والمساعدة في بناء المؤسسات، حتى يتمكنوا من توفير الخدمات لشعبهم، والمساعدة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ودعمَ الخطوات نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي من أجل كفالة مستقبل مزدهر ومستقر لليبيا. والقرار، بإيجاده آلية للرفع التدريجي للكيانات المدرجة في قوائم الجزاءات ووقف تجميد أصولها، سيساعد على إعطاء دفعة الانطلاق للاقتصاد الليبي وسيشجع على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

لقد بعثت شجاعة وتصميم الشعب الليبي برسالة قوية إلى الأنظمة القمعية في كل مكان مفادها أن المطالب والحقوق المشروعة للشعوب لا يمكن تجاهلها. فللشعوب حقوق أساسية. والناس يعرفون هذه الحقوق. وسيناضلون في سبيل نيلها وسينالونها في نهاية المطاف.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد الاتحاد الروسي القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) المتخذ للتو استنادا إلى سياستنا المتمثلة في معالجة مسألة إعادة بناء ليبيا بعد الحرب تحت رعاية الأمم المتحدة ومجلس الأمن حصريا.

وستكون المهمة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة التي أنشئت اليوم تقديم الدعم لعملية الانتقال في ليبيا. وإرساء السلام في ليبيا عبر قنوات سياسية ودبلوماسية يمثل أولوية مطلقة. ومن الأهمية بمكان أن القرار يعبر عن نية المجلس في أن ينظر في المستقبل القريب في مسألة رفع منطقة حظر الطيران فوق الأراضي الليبية، ولا سيما أن المنطقة قد انتُهكت بطريقة تعسفية في عدد من الحالات. ونؤكد من جديد أن الهدف الرئيسي من إنشاء منطقة حظر الطيران هو حماية المدنيين.

ومما يؤسف له أن ولاية المجلس المتعلقة بتنفيذ العملية في ليبيا قد جرى الاستخفاف بها ما أدى إلى شن ضربات جوية استهدفت أيضا مرافق مدنية وأسفرت عن مقتل مدنيين. والآن، وفي ضوء الوقائع الجديدة على أرض الواقع وفي الجو، فإن الإبقاء على منطقة حظر الطيران لم يعد أمرا منطقيا. ويجب إدراج رفع هذا الحظر في جهود المجتمع الدولي لإعادة الحالة إلى طبيعتها ومعالجة تداعيات الأزمة الليبية.

وفي هذه المرحلة، يجب علينا أن نركز أيضا على المشاكل الملحة في مجال حقوق الإنسان. ولا بد لنا من أن نجري تحقيقا شاملا بشأن جميع الحقائق ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الصراع في ليبيا. فقد أصبح واضحا على نحو متزايد أن جميع أطراف الصراع ارتكبت جرائم منذ بدايته تماما. واكتُشفت أدلة على ارتكاب أعمال قتل جماعي للمحتجزين وتعذيب وحدوث حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي. والأمر الذي يدعو إلى القلق بصفة خاصة الحالة التي يواجهها رعايا البلدان الأفريقية الذين تعرضوا لأعمال اضطهاد وعنف غير مبررة بالمرة. ونتوقع أن تتخذ السلطات الليبية الجديدة الخطوات ذات الصلة. وينبغي دعم الإعلان عن إقامة ليبيا ديمقراطية جديدة باتخاذ المجلس الوطني الانتقالي لخطوات حقيقية تؤكد التزامه بالتسامح وتعزز عملية المصالحة الوطنية.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالتصويت الذي أجرته الجمعية العامة في هذا الصباح والذي أكد بأغلبية ساحقة إعادة إدماج ليبيا في أسرة الأمم المتحدة التي ترحب اليوم بممثلي ليبيا الجديدة. وأود أن أرحب بالسفير الدباشي المشهود له بالبسالة.

لقد اتُخذت خطوة تاريخية لكي تستعيد ليبيا مركزها الدولي الطبيعي. وهي تمثل خطوة أخرى على طريق إقامة دولة ديمقراطية في ليبيا، ستكون فرنسا فخورة بعقد الأواصر معها. وعلى مجلس الأمن الآن أن يؤدي دوره في الإسهام في هذه العملية، مثلما قام بالفعل باتخاذه القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). وفي هذا السياق، فقد اتخذنا للتو الآن القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) الذي يوفر للشعب الليبي الأدوات اللازمة لبناء مستقبل أفضل. كما برهن مجلس الأمن على التزامه بدعم التطلعات المشروعة للشعب الليبي.

وستوفر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للشعب الليبي جميع المساعدات الضرورية من أجل الإعداد للانتخابات وصياغة دستور وبناء مؤسسات دولة ديمقراطية وحرة تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهو ما تعهد ممثلو ليبيا الجديدة بالقيام به. ونحن مسؤولون أيضا عن استعادة السلطات الليبية للوسائل الاقتصادية اللازمة لأنشطتها. والوقف التدريجي لتجميد الأصول من خلال آلية واضحة وحسنة التنظيم سيساعد على انتعاش الاقتصاد الليبي، وسيعزز بالتالي إعمار البلد.

ولكن يجب علينا في المقام الأول أن نهنئ أبناء الشعب الليبي. فقد أظهروا شجاعتهم وتصميمهم الرائعين. وبرهنوا، بثورتهم على القمع، على إرادتهم في الدفاع عن حقهم في العيش بكرامة في بلد حر وديمقراطي. وكما قال رئيس الجمهورية الفرنسية، نيكولا ساركوزي، أمس في طرابلس وفي بنغازي، فإننا سنواصل الوقوف إلى جانب الشعب الليبي الذي نال السلام والحرية والتقدم الاقتصادي. وبالتعاون مع شركائنا الأوروبيين والمجلس، سنقدم لهم دعمنا الكامل.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسفير الدباشي وأن أهنئه على موافقة الجمعية العامة اليوم على وثائق تفويضه. ونؤيد تماما القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) المتخذ للتو. كما نرحب بشدة باتخاذه بالإجماع. وهذا يبعث برسالة قوية تدل على وحدة المجلس في هذا المنعطف الهام من تاريخ ليبيا. لقد بدأ عصر جديد في ليبيا وهو ما يجسده القرار المتخذ اليوم. والأمر الأهم أنه يسترشد بملكية الشعب الليبي ومسؤوليته. فقد بدأت عملية التحول الديمقراطي بمعرفة الشعب الليبي ويجب أن تظل في يده.

وبمنح ولاية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإن المجلس قد لبى نداء السلطات الليبية من أجل تزويدها بالدعم والمشورة في المجالات الرئيسية. وحسبما اتفق جميع أصحاب المصلحة، فإن الأمم المتحدة ستقوم بالدور المركزي في تنسيق الدعم الدولي. وألمانيا على استعداد للمساهمة بنشاط في هذا المسعى.

ويمثل القرار أيضا خطوة هامة من أجل الانتعاش الاقتصادي لليبيا. وعندما يجري رفع وتعديل تجميد الأصول، فإن الاقتصاد والتجارة المحليين سيتلقيان دفعة الانطلاق. غير أن هذه مجرد خطوة أولى. ومن الواضح أنه سيتم في نهاية المطاف رفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على الكيانات الخاضعة لسيطرة السلطات الليبية.

والمجلس يرسل أيضا، بالقرار المتخذ اليوم، رسالة سياسية. وسيكون بدء عملية سياسية تشاورية وشاملة للجميع أمرا أساسيا للتحول الديمقراطي في ليبيا. وينبغي تشجيع المشاركة الكاملة للنساء في هذه العملية. كما أن المصالحة الوطنية وحماية حقوق الإنسان لجميع الليبيين والعمال الأجانب أمر في غاية الأهمية. ونرحب بأن

المجلس الوطني الانتقالي أعلن مرارا وتكرارا التزامه بتحقيق هذه الغاية.

وختاما، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولكن المجلس أظهر، بالقرار المتخذ اليوم، إرادته القوية في دعم الشعب الليبي في طريقه نحو إقامة مجتمع ينعم بالديمقراطية والازدهار.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أكد المجلس بالإجماع، عبر القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، استعداده لدعم الشعب الليبي في جهوده لاستعادة النظام وتحقيق الديمقراطية. وبهذا القرار وكذلك بموافقة الجمعية العامة في وقت سابق اليوم على وثائق تفويض المجلس الوطني الانتقالي لتمثيل ليبيا، فإننا نقف جميعا شهودا على ميلاد ليبيا جديدة.

وهذا القرار يلبي بشكل مباشر طلب المجلس الوطني الانتقالي المساعدة الدولية خلال فترة التغيير هذه. ونشجع الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة المنشأة حديثا للدعم في ليبيا، على إقامة علاقة وثيقة وتعاونية مع زعماء ليبيا الجدد.

ونتطلع إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام لقيادة البعثة الجديدة، ومما يثلج صدورنا تصميم الأمين العام على نشر موظفي الأمم المتحدة في الميدان في أقرب وقت ممكن. ونود الإعراب عن تقديرنا العميق لخدمة المبعوث الخاص عبد الإله الخطيب، ونتطلع إلى استمرار التعاون الوثيق مع المستشار الخاص إيان مارتن لتنسيق التخطيط من أجل ليبيا في مرحلة ما بعد الصراع في عمله مع المجلس الوطني الانتقالي بشأن المسائل الانتقالية في الأيام المقبلة.

ترحب الولايات المتحدة بشكل خاص، بقرار المجلس بشأن خفض وتعديل العقوبات التي فرضها على ليبيا منذ سبعة أشهر، ردا منه على العنف الذي مارسه القذافي ضد شعبه. نتيجة لذلك، ستكون السلطات الليبية قادرة على إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني، في حين تبقى بعض التدابير المتخذة لضمان الإفراج عن الأموال المجمدة في السابق، بطريقة شفافة ومسؤولة، مع تطبيع الحالة واستمرار عملية الانتقال، على أن يتوفر ضمان الإفراج عن تلك الأموال لمصلحة الشعب الليبي.

ونأمل أن يستجيب المجلس، في الأسابيع والأشهر المقبلة، عبر بالتشاور الوثيق مع الحكومة الليبية الجديدة، للحالة على أرض الواقع، عبر اعتماد قرارات إضافية تهدف إلى دعم الشعب الليبي. وإذ تبدأ ليبيا هذه الحقبة الجديدة، تتقدم الولايات المتحدة بأطيب تمنياتها للشعب الليبي الذي عانى لسنوات عديدة تحت إحدى أكثر دكتاتوريات العالم وحشية. ونحن على استعداد تام لمساعدة المواطنين الليبيين على بناء مجتمع جديد، قائم على التعددية والديمقراطية وسيادة القانون.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية، والترجمة عن الإنكليزية): لقد أكدت الصين مرارا، على مدى الأيام القليلة الماضية، أنه يجب علينا أن نلتزم بالمبادئ الأربعة التالية، في التصدي لمسألة ليبيا.

أولا، ينبغي استعادة الاستقرار والنظام إلى البلاد في أقرب وقت ممكن، لما فيه مصلحة ليبيا والمجتمع الدولي. ثانيا، يجب احترام تطلعات واختيارات الشعب الليبي. ولا بد أيضاً من احترام سيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها احتراما تاما. وينبغي أن يكون البت في هذه الشؤون الوطنية، وفيما يتعلق بمستقبل البلد، لليبيين أنفسهم. ثالثا، ينبغي الشروع في عملية سياسية شاملة في أقرب وقت ممكن. وينبغي تشجيع المصالحة الوطنية، وتمكين ليبيا من المضي سريعا على طريق المصالحة الوطنية والتنمية. رابعا، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن، في سياق مساعدة ليبيا في عملية

إعادة الإعمار، القيام بدور قيادي، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد صوتت الصين، على أساس هذه المبادئ الأربعة، مؤيدة القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، الذي اعتمد للتو. وستواصل الصين تقديم الدعم للشعب الليبي، في جهوده الرامية إلى حماية سيادته الوطنية، وإعادة بناء بلده وتحقيق التنمية.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية والترجمة عن الإنكليزية): أود أن أرحب بانضمام زميلنا الممثل الليبي إلى المجلس، وأؤكد بشكل خاص على تصويت الجمعية العامة صباح اليوم، الذي سمح بإعادة إدماج ليبيا على نحو كامل في مجتمعنا الدولي. وأود أن أؤكد أيضا على الإجماع الذي حققه المجلس في اعتماد القرار الهام جدا ٢٠٠٩ (٢٠١١).

ترحب البرتغال بتحسن الحالة في ليبيا، وتتطلع إلى تحقيق انتقال سلس وسلمي عبر عملية شاملة ونيابية، تقودها وتملكها ليبيا. ونرحب أيضا بالبيانات التي صدرت عن المجلس الوطني الانتقالي، معربا فيها عن التزامه بالمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة وسيادة القانون.

لقد شهدنا تطورات هامة في ليبيا، على مدى الأشهر الستة الماضية. فقد لعبت النساء دورا محوريا في الأحداث التاريخية التي حدثت وما زالت تحدث في البلاد. وعليه، فإن من الضروري الآن، ضمان المشاركة المتساوية للنساء الليبيات في جميع جوانب العملية الانتقالية، وإشراكهن في عملية صنع القرار المعني بمستقبل بلادهن، وبعمليات المصالحة الوطنية، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

ونشجع أيضاً بقوة، السلطات الليبية على مواصلة توفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان لمواطنيها والمقيمين الأجانب، وضمان أن يتم التحقيق في جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وتؤيد البرتغال تأييداً كاملاً، المبادئ التوجيهية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المتمثلة في: الملكية الوطنية للعملية، وسرعة الاستجابة، والسرعة في التنفيذ، والتنسيق الفعال للمساعدات الدولية. ونؤيد أيضا طلب المجلس الوطني الانتقالي المساعدة والدعم من قبل المجتمع الدولي، في تنفيذ خططه المعنية بتحقيق الاستقرار وإعادة إعمار البلاد، وفقا للأولويات التي حددها المجلس.

وباعتماد القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، فقد تم استيفاء الشروط اللازمة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على وجه السرعة، وبالتالي تمكين الأمم المتحدة من تقديم المساعدة فورا إلى السلطات الليبية في مواجهة التحديات المتعددة، وفي الوفاء بالجدول الزمني الذي التزمت به. ومن شأن إنشاء بعثة للأمم المتحدة لتقديم الدعم المتكامل، لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر، أن يسمح للسلطات الجديدة، وللأمم المتحدة بالتخطيط على نحو أكثر فعالية، ولفترة أطول، على أساس نهج تدريجي.

ونذكر أن المجلس قد أعرب في العديد من القرارات التي تتعامل مع قضايا المرأة والسلام والأمن، عن استعداده لمراعاة المنظور الجنساني في بعثات الأمم المتحدة. وتواصل البرتغال التأكيد على أهمية إدماج هذا البعد في جميع ولايات حفظ السلام السياسي. فقد ترسخت منذ فترة طويلة، المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها النساء في جميع جوانب حالات ما بعد الصراع.

وإذ تدخل ليبيا فصلا جديدا من تاريخها، فإن من الواجب على المجتمع الدولي أن يتحد لمساعدة الشعب الليبي في المهام والتحديات الهائلة التي تنتظره. ولذلك فإننا نرحب بالدور القيادي والتنسيقي للأمم المتحدة، وخاصةً، بالجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد. والبرتغال على استعداد تام لدعم الشعب الليبي في طريقه إلى السلام والديمقراطية، بما في ذلك في إطار مجلس الأمن واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) في هذه المرحلة الجديدة، التي تنشأ فيها الحاجة إلى توفر الأموال، من أجل بناء الدولة، والانتعاش الاقتصادي، وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة.

وأود أن أقول كلمة صادقة جدا في الإعراب عن التقدير للجهود التي يبذلها السيد الخطيب، وللدور القيم الذي اضطلع به في الأشهر الأخيرة. وأود أيضا أن أثني على عمل السيد إيان مارتن وفريقه، في الإعداد لإنشاء بعثة الأمم المتحدة، ونتمنى له ولجميع موظفيه كل النجاح في المهام الصعبة المقبلة.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر، بموجب الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١).

لقد سعى الشعب الليبي إلى إحداث التغيير في بلده، وتحقيق تطلعاته المشروعة إلى إقامة مجتمع أكثر ديمقراطية. واتضح أن هذا العام يمثل عاما تاريخيا بالنسبة لشعب ليبيا الشجاع. وترى البوسنة والهرسك أن القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) يشكل عنصرا هاماً وضرورياً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وإعادة الإعمار، وتطبيع الأحوال المعيشية في ليبيا. وقد حان الوقت لكي تمضي ليبيا قدما، وتستعيد حياتها السياسية والاقتصادية، وكذلك نحو تعزيز المصالحة الوطنية.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): لقد ضحى الشعب الليبي، في الأشهر الأخيرة الماضية، تضحيات هائلة من أجل تحقيق تطلعاته إلى ليبيا ديمقراطية، يعود ازدهارها الممكن بالفائدة على جميع المواطنين الليبيين. لقد بدأت مرحلة جديدة في تاريخ البلاد، وانطلقت عملية الإصلاح التي تهدف إلى ضمان حقوق الشعب الليبي وتلبية احتياجاته، التي لطالما حرم منها.

واليوم، حين أقرت الجمعية العامة الممثل الجديد لليبيا، واتخذ مجلس الأمن قرارا بمناسبة أول خطوة في عودة ذلك البلد إلى الحياة الطبيعية، فهو الوقت المناسب لتجديد مساعدتنا الشاملة للسلطات الليبية، من أجل تحقيق سلام دائم، عبر المصالحة وإعادة الإعمار وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وبداية كل الإصلاحات اللازمة لتعزيز وترسيخ الديمقراطية والتنمية في ذلك البلد.

وهذا هو السبب في اعتماد القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) وفقا للمبادئ والمسؤوليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والاحترام الكامل وتعزيز السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية في ليبيا، ونحن نؤيد تأييدا كاملا إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي سوف تتعاون، وفقا لمبدأ الملكية الوطنية للعملية، تعاونا كاملا من أجل تحقيق الأولويات التي وضعها الشعب الليبي نفسه.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب أيضا بعودة السفير الدباشي إلى المجلس.

تؤكد جنوب أفريقيا جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للأزمة الليبية. وما فتئت هذه الجهود تستنير دائما بتعزيز التطلعات الحقيقية والمشروعة للشعب الليبي وتوجيهها نحو ذلك. لا يزال الاتحاد الأفريقي ملتزما بدعم الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة في ليبيا بالوسائل

السلمية. أشارت اللجنة المخصصة التابعة لمجلس السلام والأمن، التي عقدت اجتماعا في بريتوريا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إلى استعدادها للعمل مع المجلس الوطني الانتقالي وسائر أصحاب المصلحة الليبيين لتحقيق هدف التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة للجميع.

تؤيد جنوب أفريقيا الجهود الدولية في مجال التعمير والمصالحة وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، لمساعدة الشعب الليبي في فتح صفحة جديدة بعد هذا الصراع. بالتالي فإن هذا القرار (القرار 2009 (2011)) مهم جدا لوفد بلدي، لأنه سيكون أساس جميع أوجه الدعم من الأمم المتحدة لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في ليبيا. إن ملكية الشعب الليبي لهذه الجهود أمر بالغ الأهمية.

نود تناول ثلاث مسائل مهمة بالنسبة لنا في سياق هذا القرار.

أولا، لقد تحسنت الحالة في ليبيا، ولكن لا يزال هناك شوط طويل بتعين على الليبيين قطعه صوب تحقيق السلام والأمن والاستقرار. يتمثل التحدي الفوري في تحقيق تسوية سلمية للصراع. يمثل الوقف الكامل لإطلاق النار وقفا يمكن التحقق منه، بما في ذلك وضع حد للحملة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار. وهذا سيمكن أبناء الشعب الليبي من تركيز جهودهم على إعادة البناء وإعادة إعمار بلدهم. تشعر جنوب أفريقيا بخيبة أمل لأن المجلس لم يتمكن من إدراج دعوة واضحة لوقف الأعمال العدائية.

ثانيا، لقد أظهر المجلس ترددا في الإعراب عن دعم قوي وواضح للمهاجرين الأفارقة الذين يشكلون ٢,٥ مليون نسمة من تعداد سكان ليبيا. لا بد من التذكير بأن هؤلاء المهاجرين أسهموا على مدى عقود في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا. نكرر دعوتنا إلى وضع حد لعمليات الانتقام والقتل والاعتقالات التعسفية واحتجاز العمال المهاجرين والليبيين السود، كما ندعو إلى إخضاع المتورطين في هذه الأنشطة للمساءلة عن أفعالهم.

ثالثا، كما لاحظنا أن الحالة في ليبيا أظهرت تحسنا، يجب علينا أن ندرس الآن ضرورة الاستمرار في تطبيق منطقة حظر الطيران لحماية المدنيين. لا يمكننا أن نفهم تأييد المجلس لهذا الإنفاذ، ونحن جميعا ندرك أن التهديدات التي بررت منطقة حظر الطيران لم تعد موجودة. لذا، فإننا نتطلع إلى رفع منطقة حظر الطيران في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: أشكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا على بيانه. وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل لبنان.

بعد غياب قسري، وبعد أن عادت ليبيا إلى موقعها الطبيعي في العالم العربي، ها هي تستعيد اليوم موقعها في الأمم المتحدة، فأهلا وسهلا بممثل ليبيا السفير إبراهيم الدباشي.

لقد اضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه ليبيا وواجب حماية المدنيين فيها وذلك من خلال وسائل مختلفة منها اتخاذ تدابير قسرية، كما كان قد دعا مرارا إلى وقف لإطلاق النار بالتوازي مع إطلاق عملية سياسية. وواكب الأمين العام هذه الجهود من هلال المساعي الحثيثة لكل من مبعوثه الخاص عبد الإله الخطيب ومن ثم مستشاره الخاص إيان مارتن، لكن نظام القذافي الذي كان قد فقد الشرعية لم يستجب لدعوات هذا المجلس. واليوم انتقلت ليبيا بفعل تضحيات شعبها إلى واقع جديد عنوانه تطلع أبنائها الصادق لإنشاء دولة ديمقراطية تحمي حقوق كل الليبيين وتضمن حرياتهم الأساسية.

وها هو مجلس الأمن يستجيب مجددا لاحتياجات الليبيين كما حددها ممثلهم الشرعي، المجلس الوطني الانتقالي، من خلال إنشاء بعثة سياسية للعمل على مساعدتهم في إنجاز

الأولويات كما حددوها هم بأنفسهم. ولا يسعنا في هذا الإطار إلا أن نؤكد على أهمية الدور الريادي للأمم المتحدة في تنسيق وإدارة الدعم الدولي والإقليمي لليبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي الغامرة بأن أرى أخا عزيزا وممثلا لبلد شقيق يترأس أعمال المجلس خلال هذا الشهر. وانتهز هذه الفرصة لأشكركم شخصيا وأشكر جميع أعضاء الوفد اللبناني ولبنا الشقيق على كل ما قدمه للثورة الليبية ووقوفه مع الشعب الليبي في هذه المحنة التي مر بها.

إن القرار الذي اعتمده المجلس الآن دليل آخر على قدرة أعضاء مجلس الأمن على العمل معا من أجل حفظ السلام والدفاع عن حقوق الإنسان، رغم اختلاف وجهات النظر. وهو أنه دليل على الدعم المتواصل من الأمم المتحدة للشعب الليبي في هذا الظرف الصعب الذي يمر به. ولا شك أن هذا القرار خطوة هامة للمساعدة في تحقيق الاستقرار وتطبيع الأوضاع في ليبيا والشروع في إعادة البناء والتنمية. ولذلك أقدم الشكر باسم المجلس الوطني الانتقالي لكل عضو من أعضاء المجلس على هذه الخطوة الهامة، ونتطلع إلى مباشرة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لعملها قريبا بقيادة السيد إيان مارتن، في إطار تقديم الدعم والمساعدة للحكومة الانتقالية، وانطلاقا من مبدأ الملكية الوطنية لعملية الاستقرار وإعادة البناء والتعافي الاقتصادي.

ولا شك أن التحديات التي تواجهها الحكومة الانتقالية كبيرة ومتشعبة.

فنحن نسعى إلى بناء دولة جديدة، ونتطلع إلى مؤسسات ديمقراطية، وسلطات تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتتيح الفرصة لجميع أبناء ليبيا للمساهمة في خدمة بلدهم وفقا لقدراتهم، دون إقصاء أو تهميش لأي فئة، ودون أي تمييز بين فئة وأخرى على أي أساس. ولذلك، فإننا ما زلنا في حاجة إلى مساعدة الجميع لتحقيق ذلك. ونأمل من الجميع أن يحترموا خيارات الشعب الليبي وعدم التدخل في شؤونه في هذه المرحلة الحساسة وأنا واثق من أن الجميع سيقومون بذلك.

أؤكد أننا، كسلطة جديدة في ليبيا، سوف نحترم التزامات ليبيا السابقة، ونعزز شراكاتنا القادمة على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة. وسوف لن ننسى أشقائنا الأفارقة الذين هم في حاجة إلينا كما نحن في حاجة إليهم إننا سننظر إلى الأمام، ولن تشدنا الأحداث العابرة إلى الوراء. وسوف نعمل مع الجميع من أجل الأمن والسلام الدوليين، ونأمل أن تساعدنا جميع الدول في تطبيق العدالة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في ظل حكم القذافي.

إن الشعب الليبي شعب محب للسلام ومتسامح ويسعى إلى استغلال ثرواته في التقدم والازدهار. وسوف يُحكّم القانون، ولن تسمح السلطات الجديدة لأي أحد بتطبيق العدالة بنفسه أو اللجوء إلى الانتقام. ولا شك أن الشعب الليبي قادر على تحقيق طموحاته بدعم المجتمع الدولي.

أشكركم جميعا والوفد الليبي يتطلع إلى العمل مع كل الوفود في هذا المحفل لما فيه مصلحة الجميع.

الرئيس: بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.